ورقة بحثية بعنوان

حماية حقوق المسنين في مصر

مقدمة ضمن أوراق عمل المؤتمر العلمي السابع لكلية الحقوق

جامعة طنطا بعنوان

د/دينا ابراهيم امين

مدرس القانون المدنى

كلية الحقوق جامعة الزقازيق

حماية حقوق المسنين في مصر

تتزايد نسبة كبار السن على مستوى العالم، ومن المتوقع أن تصل نسبة السكان في فئة العمر+٦٠ إلى الضعف. وأن ترتفع النسبة من ١٢% إلى ٢٢% عام٢٠٥٠. وسيشهد متوسط العمر ارتفاعا ملموسا على مستوى العالم خلال العقود الأخيرة، وهو مانتج عنه تضخم أعداد كبار السن، وزيادة الحالات التي يعيش أصحابها إلى أعمار متأخرة. وتتزايد نسبة كبار السن في مصر على مدار السنوات، حيث بلغ عدد كبار السن ٣,٤مليون نسمة خلال عام ١٩٩٦، بنسبة ٥,٨%، ثم بلغ عدد كبار السن ٣,٤مليون نسمة خلال عام٢٠٠٦ بنسبة ٥,٨% من إجمالي السكان، ثم ارتفت النسبة إلى٦,٧% خلال عام ٢٠١٧. ومع ارتفاع متوسطات الأعمار عند الميلاد فمن المنتظر أن تستمر هذه النسبة في الزيادة. ومع تزايد الأعمار سوف ترتفع نسبة من سيكونون في حادة إلى الرعاية سواء لضعف، أو مرض، أو إعاقة. وتواجه هذه الفئة الكثير من المشكلات التي تعرضهم للخطر سواء في الشارع، أو داخل الأسرة، بالإضافة إلى المعاناة النفسية والاجتماعية نتيجة تغير أوضاعهم، حيث كان الدخل، والمكانة الوظيفية، والخبرة، والعمل من مصادر مكانتهم في الأسرة والمجتمع، غير أن هذه المصادر لا يبقى للمسن سوى الأدوار التي باتت بدورها في طريقها للتآكل، وأدى ذلك إلى أن تصبح هذه الفئة عبئاً على ذويهم. ولم تعد أسر كثيرة تستطيع تقديم الرعاية المطلوبة لهم. لذا يتم توجيه العالم حول السعي نحو إيجاد فرص لتقديم الرعاية للمسن في أسرته كلما سمحت الظروف بذلك، وإيجاد الكوادر اللازمة لأداء هذا النوع من الرعاية، مع توفير الأدوات المساعدة التي تعين

المسن على أداء احتياجاته وهو داخل أسرته. ويوجد العديد من الإجراءات ، والمؤسسات الرسمية وغير الحكومية، ونظام المعاشات والتأمين الاجتماعي والصحي، إلا أن هذه الإجراءات لا تتاح إلا لنسبة غير كبيرة، ولا تحل المشكلة في معظم الأحيان، وتعانى من نقص الكوادر. ولايعبر ما هو متاح عن إمكانيات التصدي لها بصورة مرضية. وقد أدى دخول القطاع الاستثماري على الخط في تقديم الخدمات للمسنين إلى تقديم مستويات ليست في متناول يد الغالبية، وربما أن الكثير مما ترسخ في بلاد كثيرة وكان خاصاً بحقوق المسنين واستراتيجية العمل معهم غير واردة حتى الآن في مصر.

الكلمات المفتاحية : المسنين، حقوق المسنين، رعاية المسن، دور المسنين

المقدمة

أولاً: أهمية البحث

تمر مصر الآن ببدايات ما يطلق عليه"" الثورة السكانية الثانية""، وهى تتمثل في زيادة عدد كبار السن (السكان الذين يبلغون٦٠سنة فأكثر)، ونسبتهم من إجمالي السكان بشكل صاعد منتظم، أي بدون انتكاس. وهو اتجاه ترجع بداياته إلى نتائج التعداد العام للسكان لسنة١٩٩٦.

- ففي عام١٩٩٦، بلغ عدد كبار السن٣,٤مليون نسمة، بنسبة٥,٨% من إجمالي السكان.
- وفى عام ٢٠٠٦، بلغ عددهم ٤,٦مليون نسمة، بنسبة ٦,٣% من إجمالي السكان.
- ومن المتوقع أنه في عام ٢٠٢٥، سيكون عدد كبار السن ١١مليون نسمة، بنسبة١١,٢%من إجمالي السكان.
- وفى عام ٢٠٥٠، سيكون عددهم ٢٣,٤مليون نسمة، بنسبة ١٩,٣% من إجمالي السكان.

وبنظرة تحليلية إلى التحولات التي تمر بها البلاد، وقياساً على تجارب دول عديدة، متقدمة وأقل تقدماً، نستخلص الآتي:

- تمر مصر الآن ببدايات مرحلة " الثورة السكانية الثانية "، أي الارتفاع المنتظم في نسبة كبار السن من إجمالي السكان، وستبلغ مصر المراحل الوسطى للثورة السكانية الثانية، أي ستكون نسبة كبار السن فيها بين ٨% وأقل من ١٥% من إجمالي السكان، قبل التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٢٦.

- ستكون نسبة الزيادة في فئات العمر المتأخرة – كبار السن (٨٠ سنة فأكثر)[١]، أو ما يسمى " فئة العمر الرابع"، أكبر منها في الفئات الأصغر.
- وفى داخل فئات العمر المتأخرة، ستكون نسبة الزيادة أكبر عند الإناث منها عند الذكور.
- وسيترتب على هذا تزايد عدد ونسبة كبار السن الذين يعيشون كلا وحده، وستكون الأغلبية منهم من الإناث.

(١) راجع أعمال ندوة" المسنين بين الآمال والطموحات"، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

. http://www.raya.com/mob/getpage/f6451603

ثانياً: مشكلة البحث

بالرغم من الإنجاز التاريخي الغير مسبوق – تزايد نسبة كبار السن م مجموع السكان، وكون نسبة صاعدة منهم يعيشون أطول – لم يتحقق بغير ثمن. وبالنسبة لكبار السن أنفسهم، فإن ما يحدث الآن لا يعنى بالضرورة أنهم سيستمتعون بما حققه هذا الإنجاز التاريخي من عمر أطول، إنما الأرجح أن التقدم في السن سيكون مصحوباً باعتلال الصحة والمعاناة، في حالات كثيرة. وليس هناك ما يشير إلى أننا على المستويات المختلفة – الفردي والجماعي والدولة – ندرك دلالات هذه التطورات، ونقدر جيداً ما سيترتب عليها من آثار وتداعيات، ونعرف كيف نستعد لها ونتعامل معها. وإذا كان التعامل مع هذه التطورات يتطلب شيئاً من الجهد والوقت والمال يبدو لنا الآن كبيراً، فإن تأجيل التعامل معها يؤدى إلى نتائج يمكن أن تكون وخيمة، فضلاً عن أنه سيكون باهظ التكلفة. وسوف يترتب على هذه التطورات نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للدولة، القطاعين الخاص والأهلي. وبصفة عامة، وبالنظر إلى أن الدولة تتجه إلى تقليص دورها في توفير الخدمات الاجتماعية، وترحيل مسئوليتها إلى القطاعين الخاص والأهلي، وفيما يتعلق برعاية كبار السن في الأسرة، فإنا نتوقع أن تواجه الأسرة المصرية بمسئولية أداء دور ربما لا تكون قادرة على القيام به بكفاءة مقبولة، لنقص الأهلية أو فقر الإمكانات.

فالدولة لا تدرك بكفاية أن الأسرة، التي رحلت عليها الجانب الأكبر من مسئولية رعاية كبار السن، لا تستطيع القيام بالدور المطلوب منها وذلك لـ:

١– لضعف الوضع القانوني لكبار السن فيها.

٢– نقص الوعى بطبيعة التقدم في السن، والجهل بطبيعة احتياجات كبار السن.

٣– قصور إمكانات الأسرة، وخصوصاً المالية .

٤– نقص مرونة نظم التوظيف والتشغيل. إذ لا يستطيع عضو أسرة عامل أن يرعى مسناً في الأسرة بدون تأثيرات سلبية في كفاءته لأداء عمله ومستقبله فيه.

أما القطاع الخاص فإنه، على العكس من نظيره في دول كثيرة أخرى، لم يبد حتى الآن اهتماماً كافياً بأوضاع كبار السن وحاجاتهم. ويرجع ذلك لاعتبارات كثيرة، من أبرزها:

١– بحكم تكوينه ، فهو يفتقر إلى الميل نحو الابداع والمخاطرة.

٢– ان عدد كبار السن القادرين على الاستهلاك عدد محدود نسبياً.

٣- يكون معظمهم من طبقات وشرائح طبقية تعيش أزمة اقتصادية متفاقمة منذ بدأ التحول في مصر من نظام الاقتصاد الذى تديره الدولة إلى " رأسمالية متوحشة". وهناك آفاق رحبة لمشاركة القطاع الخاص في رعاية كبار السن، والتي لم تتعد حتى الآن إنشاء بعض دور المسنين والمستشفيات الاستثمارية.

أما بالنسبة للقطاع الأهلي، فإن حداثته، وضعف بنيته، وقصور إمكاناته، والقيود الإدارية الثقيلة التي يعانى منها، عوالم تجعله غير قادر على أن يقدم الشيء الكثير. وأقصى ما أمكن أن يفعله هو إنشاء أو إدارة دور أو أندية المسنين، وإعداد " جليس المسن"، وما إليها، وهو نشاط محدود على أي حال. وثمة مجال واسع لنشاط مؤثر من جانب القطاع الأهلي:

١- التوعية بأوضاع كبار السن وحاجاتهم.

٢-الضغط من أجل زيادة الاهتمام بشئونهم.

٣- وضع معايير لتقديم وتقييم الرعاية.

٤- صيغة قوانين أخلاقية تضبط التعامل مع كبار السن.

٥- المساهمة النشطة في توفير رعاية شاملة متكاملة لكبار السن.

وتجد الدولة نفسها في موجهة تحديات متزايدة الشدة من مصدرين: أولهما: هو ضرورة تدبير موارد للوفاء بالتزاماتها المالية ففي شبكة الأمان الاجتماعي(المعاشات، التأمينات، المساعدات المختلفة)لفئة سكانية ينمو حجما مع الزمن، وتحتاج إلى رعاية خاصة مكلفة، ثانيهما: الضغوط الخارجية من المنظمات الدولية، والداخلية من القطاع الأهلي بخاصة، لوضع أحوال كبار السن ومشكلاتهم في قائمة أولويات السياسة الاجتماعية، تطبيقاً لشعار " أن يكون المجتمع مجتمعاً لكل الأعمار"، بمعنى ألا يضحى بمصالح جيل من أجل جيل آخر، أو أجيال أخرى، وهو الشعار الذى رفعته الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة المعنية من مدة، وقبلته الدول الأعضاء، ووعدت بالعمل على تطبيقه.

ثالثاً: منهج البحث

لقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بالدراسات السابقة، وبتسليط الضوء على أهم المشكلات التي يعانى منه كبار السن ، إلى جانب استعراض العديد من التشريعات التي أهتمت بهم ، والقيام بتحليل نصوصها بما يتفق مع البحث ويحقق الغاية المنشودة منها، كما استعنت بتجارب الدول الناجحة في

تلك المسألة واختيار الأنسب منها والأكثر ملائمة مع مجتمعنا لكى نحذوا حذوها ونطبق ما تتبعه ضمن تشريعاتنا ونضعه موضع التنفيذ.

رابعاً: خطة البحث

المقدمة

الفصل التمهيدي (كبار السن في مصر)

الفصل الأول (الرعاية المتكاملة لكبار السن)

الفصل الثاني (التشريعات المنظمة لأوضاع المسنين في مصر)

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

الفصل التمهيدي

كبار السن في مصر

تمهيد

يحظى موضوع رعاية المسنين وحماية المسنين وحماية حقوقهم، بأهمية خاصة نظراً لما تحتله هذه الفئة من مكانة في جميع المجتمعات الإنسانية، ويرجع الاهتمام بهم كما يرى البعض" إلى كونها ذات تأثير واضح في التركيب السكاني للمجتمعات ولكون المسنين من الفئات الضعيفة في المجتمعات ولهم قضايا ومشكلات صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تمثل تحديات لابد من التكاتف والعمل على مواجهتها ومعالجتها، لما لها من آثار مباشرة ومتعددة على الأسرة والمجتمع معاً[١] .

حيث يشهد العالم اليوم تغييراً جذرياً في التركيبة السكانية في العقود الأخيرة " ففي الفترة ما بين عام١٩٥٠ وعام٢٠١٠، ارتفع العمر المتوقع في جميع أنحاء العالم من ٤٦عاماالى ٦٨ عاما، ويتوقع ان يزيد الى ... ليبلغ ٨١ عاما بحلول نهاية هذا القرن. ويجدر بالملاحظة ان عدد النساء يفوق عدد الرجال في الوقت الحالي بما يقدر بنحو ٦٦ مليون نسمة فيما بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة أو أكثر. ومن مجموع من بلغوا ٨٠سنة أو أكثر، يصل عدد النساء الى ضعف عدد الرجال تقريبا ومن بين المعمرين الذين بلغوا من العمر مائة سنة يصل عدد النساء الى ما بين أربعة أو خمسة أضعاف عدد الرجال. وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، سيزيد عدد الأشخاص الذين تجاوزوا الستين عن عدد الأطفال في العالم في عام ٢٠٥٠، والآن ما يربو على ٧٠٠مليون نسمة تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما، وبحلول ٢٠٥٠، سيكون هناك بليون نسمة، أي ما يزيد عن ٢٠% من مجموع سكان العالم، تبلغ أعمارهم٦٠عاما أو أكثر، ستكون زيادة عدد كبار السن أكثر وأسرع في بلدان العالم النامي، وستصبح آسيا المنطقة التي تضم أكبر عدد من كبار السن، وتواجه أفريقيا أكبر زيادة متناسب في هذا الصدد"[٢] .

وفى الأونة الأخيرة أصبحت قضية الشيخوخة تمثل مصدر قلق للعديد من الدول، حيث أصبحت أعداد المسنين كل يوم في ازدياد مستمر، ومن المتوقع أن يصل عدد الأشخاص بأعمار ٦٠عاما فما فوق إلى

---

(١) راجع أعمال " المسنين بين الآمال والطموحات"، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.raya.com/mob/getpage/f6451603.

(٢) راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الدورة السادسة الستون، البند ٢٧ ج، ص٣-٤.

أكثر من ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن بحلول عام٢١٠٠[١]، ويواجه غالبيتهم بسبب تقدم أعمارهم العديد من المشكلات الصحية والنفسية والمالية والاجتماعية، هذا علاوة على شعورهم بالافتقار الى الأمان والمكانة الاجتماعية، كما يشعر العديد منهم بالتهميش الاجتماعي والعزلة وفقدان التمتع بالحياة[٢] .كما يلاحظ وفقا للتقارير الأخيرة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية W.H.O.[٣]" إن سكان العالم يشيخون بسرعة؛ فالتقديرات تشير إلى أن نسبة كبار السن في العالم ستتضاعف من حوالى ١١%إلى٢٢% ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٥٠. وهذا يعنى – بالأرقام المطلقة – زيادة متوقعة من ٦٠٥ملايين إلى ملياري شخص فوق سن ال٦٠. وإن كبار السن يواجهون تحديات صحية – بدنية ونفسية – خاصة ، ينبغي الاعتراف بها.

أكثر من ٢٠%من البالغين بأعمار ٦٠سنة فما فوق يعانون من اضطراب نفسى وعصبي(ماعدا اضطرابات الصداع) و٦.٦% من جميع حالات العجز(سنوات العمر المصححة باحتساب العجز) بين من تجاوزوا ال٦٠ تعزى على اضطرابات عصبية ونفسية. وأكثر الاضطرابات العصبية النفسية شيوعا في هذه الفئة العمرية هي الخرف والاكتئاب. واضطرابات القلق تصيب٣و٨% من السكان المسنين، ومشاكل تعاطى المخدرات تصيب ما يقرب من ١%، وحوالى ربع حالات الوفاة الناجمة عن إيذاء النفس تكون بين من هم بأعمار ٦٠ سنة فما فوق. وإن مشاكل تعاطى المواد بين كبار السن غالبا ما يتغاضى عنها أو تشخص بشكل خاطئ" [٤].

تمثل شريحة كبار السن الآن نسبة آخذة في التزايد في جميع أنحاء العالم، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة ما بين دولة أخرى. وتشارك مصر دول العالم في التزايد النسبي لشريحة المسنين إلى إجمالي السكان. وإذا كان الأمر يستلزم الاهتمام بفئات السكان الأخرى، فإن فئة المسنين لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها، لاسيما وأن الأعداد آخذة في التزايد، ومتوسط العمر عند الميلاد آخذ في الارتفاع أيضاً.

---

(١) راجع موقع منظمة الصحة العالمية التالي:

http://www.who.in/mediacentre/factsheets/fs381/ar/

(٢) **محمود صادق سليمان**، المجتمع والإساءة لكبار السن، دراسة في علم اجتماع المشكلات الاجتماعية، دولة الامارات العربية المتحدة – أبوظبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، مطبوعات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٤٨ومابعدها.

(3)World Health Organization.

(4)http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs381/ar.

أولاً: تعريف المُسن:

هو الفرد الذي يبلغ عمره ٦٠ عام فأكثر، ولا يُقصد بالمسنّ ذلك الإنسان الذي دخل في فترة الشيخوخة ، فهناك عدد كبير من المسنين ممّن يتمتعون بصحة جسدية، وعقلية، ونفسية سليمة، بعكس بعض الأفراد الذين لا يتمتعون بهذه الصحة السليمة، ولا يقدرون على تنفيذ أي أداء جسدي وهم لم يتجاوزوا عمر المسنين[١]

ثانياً: أعراض كبر السن:

تظهر العديد من الأعراض على كبار السن والتي تدل على تقدُّم أعمارهم وحاجتهم للرعاية متمثلة بما يلي[٢]:

- حدوث هشاشة في العظام وسرعة تكسرها؛ ناجمة عن عدم إمكانية العظام على تجديد الكلس، بالإضافة إلى تدني تراكم الكلس في العظام، ويعد كلّ من الفخذ والعنق أكثر الأجزاء المعرضة للكسر عند كبار السن.
- نقصان في كل من طول ووزن المُسن؛ نتيجة لحدوث ضمور في العضلات وتدني نسبة الخلايا والأنسجة في الجسد، وعدم القدرة على تجديدها مع التقدم في العمر.
- البدانة الناجمة عن ازدياد نسبة الشحوم المتراكمة في جسد المُسنّ مع تقدمه في العمر، وقلة حركته، وقلة استعماله للطاقة؛ الأمر الذي يسبّب الكثير من الأمراض التي يتعرّض لها المسنّون.
- الإصابة بالجفاف خصوصاً عند التواجد في مكان ترتفع فيه درجات الحرارة، أو عند الإصابة بالإسهال؛ نتيجة لتدني نسبة المياه في جسد المسن من ٧٠% إلى ٥٠-٦٠%؛ حيث تتناقص نسبة المياه التي تشكل ٧٠% من بنية الجسد مع تقدم الإنسان في العمر؛ لذا يُنصح بإعطاء المُسنّ كميات كبيرة من الماء والسوائل.
- كثرة التجاعيد وجفاف جلد المسن؛ الأمر الذي يستدعي استعمال كريمات الترطيب.

---

(١) **بحث عن رعاية المسنين** تمت الكتابة بواسطة:محمد مروان٤ ديسمبر ٢٠١٨، تمت زيارته ٢٠٢٢/٤/١٥، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

https://mawdoo3.com/

(٢) **بحث عن رعاية المسنين** تمت الكتابة بواسطة:محمد مروان٤ ديسمبر ٢٠١٨، تمت الزيارة ٢٠٢٢/٣/١٥، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

https://mawdoo3.com/

- حدوث تغيرات عديدة على الجسد، كتدني مرونة جدران الأوعية الدموية؛ الأمر الذي يسبّب ارتفاع في ضغط الدم، بالإضافة إلى تدني حاستي النظر والسمع، وعدم قدرته على الشعور بالحرارة، لذا يشعر المسن بالبرد بشكل أكبر من غيره.

ثالثاً: رعاية المسنين:

يُقصد برعاية المسنين تقديم جميع الخدمات الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والصحية التي تتّصف بصبغتها الوقائية أو العلاجية للمسنين من قِبَل المؤسسات المعنية والميادين المحيطة بهم سواء أكانت الميادين التي يعيشون فيها أو يعملون فيها، وتكون رعاية المسنين في شيخوختهم بطريقتين[١]:

- **علاجية:** ويكون ذلك بالتعامل مع الأمراض المصاب بها المُسن وتخليصه منها قدر المستطاع مع الأخذ بعين الاعتبار قدرته الضعيفة على التحمل وضعف جسده على امتصاص الأدوية.
- **وقائية:** ويتم من خلال اتّباع نظام غذائي مناسب لصحة المسنّ، واجتناب أكل المأكولات المضرّة له، بالإضافة إلى ممارسة الرياضة بشكل يتناسب مع قدراته الجسدية وبشكل روتيني.

رابعاً: تغذية المسنين:

تحدثُ الكثيرُ من التّغيُّرات لجسم الإنسان خلال مرحلة الشيخوخة؛ مما قد يزيد من احتمالية الإصابة بالأمراض، ولأجلِ الحفاظ على صحّة جيدة وجسم سليم، فإنّه يجبُ اتّباع نظام غذائيّ مُحدّد، وفي ما يلي بعض النّصائح لما يجب أن يحتوي عليه غذاء المسنّين:

- يجبُ الاهتمامُ بنوعيّة غذاء المُسنّ؛ حيثُ يجب أن يحتوي الغذاء على مُختلف العناصر الغذائية كالفيتامينات والمعادن؛ وذلك كي لا يُعاني من نقصها؛ إذ يكون الإنسانُ في هذا السنّ بحاجةٍ كبيرة للفيتامينات والمعادن بشكلٍ خاص.
- يجبُ الاهتمامُ بالعوامل التي يُمكن أن تؤثّر على أداء ذاكرة المُسنّ؛ كنقص فيتامينB12 ، ونقص الأحماض الدّهنية الأساسية في جسده، وفقر الدّم، والاكتئاب؛ وذلك عبر تقديم طعامٍ متوازن متنوّع ذي قيمة غذائية مرتفعة، مع مراعاة إضافة الأعشاب الطبيعية التي تفيد الذّاكرة كالكركم والميرمية وإكليل الجبل.

---

(١) **بحث عن رعاية المسنين** تمت الكتابة بواسطة:محمد مروان٤ ديسمبر ٢٠١٨، تمت الزيارة ٢٠٢٢/٣/١٥، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:https://mawdoo3.com/

- يجبُ الاهتمام بصيغة الفيتامينات التي تُقدّم للمُسنّ، ويُفضّل اختيار الفيتامينات التي تحتوي على مضادات الأكسدة منها من المجموعةB ، كما يجبُ الحرصُ على تقديم الأطعمة التي تحتوي على الحبوب الكاملة والألبان واللحوم.

خامساً: الأمراض الشائعة لدى المسنين

تشيع عدة أمراض عن كبار السن أبرزها ما يلي:

- الاضطرابات السّلوكية: تُعدّ الاضطرابات السّلوكية من أكثر الأمراض شهرةً وشيوعاً لدى كبار السنّ؛ إذ لا يكون منشؤها نفسياً في كلّ الحالات، وتحدُث في الغالب حيثُ تتفاقم عند إصابة المُسنّين بمشاكل صحيّة معينة، مثل: ارتفاع أو انخفاض في مستوى السّكر في الدم، وحدوث خلل في عمليات الأيض في أجسامهم، وانخفاض مستوى الأملاح لديهم، والإفراط أو النّقص في نشاط غدّتهم الدرقية [١].
- **احتشاء عضلة القلب:** يُعتبر هذا المرض أحد أكثر الأمراض التي من المؤهّل أن تصيب المسنّين، كما أنّها المسبب الأول لوفاتهم، وتُعدّ إصابة النّساء به أكثر من الرّجال لأسباب عديدة منها [٢]:
  - **عطب الأوعية الدّموية في شبكيّة العين؛** ممّا قد يؤدّي للعمى إن أُهمل تقديم العلاج لهم.
  - **هشاشة العظام.**
  - **الزهايمر:** يواجه العديد من كبار السن مشاكل في الذاكرة؛ حيثُ إنّ احتمالية الإصابة بمرض الزّهايمر تكون أعلى عند سنّ الخامسة والسّتين، ويُعدّ هذا المرضُ مرضاً خطيراً يُقوم بمهاجمة خلايا المُخّ، ومن الممكن أن يُسبّب العديد من الأعراض كفقدان الذّاكرة والقدرات المعرفية [٣].
  - **فقدان الشّهية:** يُمكن أن يُصاب المسنّون بمرض فقدان الشهية الذي يُسبب لهم خللاً في التّوازن بين حاجاتهم من الغذاء واستهلاكهم له؛ الأمر الذي يؤدّي لخللٍ وظيفي ويؤثّر على عمليات الأيض، بالإضافة للتقليل من كتلة أجسامهم، وقد يؤثّر ذلك بشكلٍ سلبيّ على مقدرة أجسادهم على الشّفاء من الأمراض.

---

(١) **امراض كبار السن والاضطرابات الذهنية والنفسية**"، www.webteb.com، اطّلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥

اقرأ المزيد على الموقع الإلكتروني التالي https://mawdoo3.com/ :

(2) **Myocardial Infarction in the Elderly**", www.ncbi.nlm.nih.gov, Retrieved 4-

: https://mawdoo3.com/

(٣) **أعراض الزهايمر المثيرة للقلق**"، www.webteb.com، اطّلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٦

: https://mawdoo3.com/

الفصل الثاني

الرعاية المتكاملة لكبار السن

أنواع الرعاية التي يجب تقديمها للمسنين:
الرعاية الاقتصادية، الرعاية الصحية، الرعاية الاجتماعية، الرعاية النفسية، الإدماج الرقمي للمسنين

أولا: الرعاية الاقتصادية:

وهي الأكثر إلحاحا وأهمية وذلك للتداخل الواضح بين الحالة الاقتصادية والصحية والاجتماعية. فالمسن بحاجة إلى من يرعاه ويلازمه ويخدمه كما يحتاج إلى عدد من الأدوية ويحتاج إلى نوعية أفضل من الطعام الذي يجب أن يحتوي كمية مناسبة من الفيتامينات والمواد المغذية كذلك فان عدداً من المسنين يحتاج إلى جهاز للتنقل أو السمع والبعض الآخر بحاجة إلى وجود دائم في المشفى أو المصح.
إن ضعف الدخل المادي يؤثر تأثيراً كبيرا على مجمل حياة الفرد ويعاني معظم المسنين في بلادنا من المشكلات المالية ويعزى ذلك إلى العديد من العوامل منها نظام التقاعد وعدم وجود عمل وعدم كفايات الدخل في ظل ارتفاع الأسعار وفي ظل الحاجات الشخصية والمعيشية المتزايدة.

ثانياً: الرعاية الصحية لكبار السن

ان الغرض من الرعاية الصحية هو محاولة المحافظة على استمرارية الحياة وجودتها. ويتفق كثيرون على أن التخلص من الآلام الجسدية والنفسية، بالإضافة إلى القدرة على ممارسة الحياة بصورة مستقرة، وتهدف الرعاية الصحية لكبار السن إلى المساعدة على المحافظة على جودة نوعية الحياة.

- **أهداف المحافظة على صحة المسنين:**

١- بالنسبة للفترة العمرية من ٦٠-٧٥عاما

أ) امتداد الفترة القصوى للنشاط البدني والذهني والاجتماعي.
ب) تقليل الإعاقة والمعاناة عند حدوث أمراض مزمنة.
ج) التأقلم مع مرحلة الإحالة على المعاش.

٢- بالنسبة للفترة العمرية فوق ٧٥عاما

أ. المحافظة على الاستقلالية والنشاط، وتجنب الإقامة في المؤسسات قدر المستطاع.

ب. تأجيل فترة فقد النشاط والمعاناة نتيجة للأمراض المزمنة.

ج. الحرص على السيطرة على المعاناة الجسدية والنفسية عند الإصابة بأمراض نهاية العالم، مع تقديم الدعم العاطفي للمريض والأسرة.

- **الاحتياجات الصحية لكبار السن**

في الماضي كان التدهور في أجهزة الجسم المختلفة يعزى إلى كبر السن. ولكن ثبت حديثا أن الكثير من المظاهر التي تفسر بالتقدم في السن تعود في الحقيقة إلى المرض أو الإهمال. ومن هنا كانت "قاعدة المثلث": **التغيرات العمرية = المرض +الإهمال +كبر السن**

وهذا يعنى أن ثلث التدهور فقط يعود إلى كبر السن. في مرحلة الشيخوخة يعتبر تعدد الأمراض القاعدة[١]. وترجع الأمراض إلى عدة أسبا، تتضافر لتقلل من مناعة الشخص وتؤدى إلى ظهور المرض. لذا فالمشاكل تنمو ببطء، ولكنها تظهر فجأة في صورة أمراض حادة. وحدوث تدهور فسيولوجي في أجهزة الجسم المختلفة مع التقدم في السن يعتبر ظاهرة عامة. ومع هذا يختلف السبب في اعتلال وظيفة كل عضو طبقا لقاعدة الثلث. فمثلا، يتأثر الجهاز الدوري القلب بالتغيرات الفسيولوجية، ولكن ما يؤدى إلى فشل عمله هو حدوث أمراض القلب في المقام الأول[٢]. كذلك الوضع بالنسبة للجهاز التنفسي.

---

(١) **عزت حجازي وآخرون:** رعاية كبار السن في مصر الواقع والمستهدف : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٠٩، ص ١٧٧.

(٢)**عزت حجازي وآخرون:** رعاية كبار السن في مصر الواقع والمستهدف : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٠٩، ص ١٧٧.

ولا يعبر الكثير من المرضى كبار السن عن معاناتهم الصحية. وقد يرجع ذلك إلى الخوف أو الإنكار أو الجهل أو المشاعر السلبية تجاه عملية كبر السن[١]. وهذا مما يجعل العديد منهم يتحملون الكثير من المتاعب التي عادة لا يمكن تحملها.

هناك العديد من الأساليب لتقديم الخدمات الطبية للمسنين ويتوقف الاختيار بين هذه البدائل على العديد من العوامل، لعل أول هذه العوامل هي الحالة الصحية للمسن من حيث نوع المرض، خطورته وشدته، المرحلة التي وصل إليها مستوى الأسرة الاقتصادي ودرجة تماسكها وقدرتها على الوفاء باحتياجات المسن إلى جانب توافر الموارد المالية من قبل الدولة أو المؤسسات الغير حكومية[٢].

واهم هذه الأساليب:

- الفحص الدوري الشامل:

يشمل فحص جميع أجهزة الجسم عبر فحوصات طبية مجانية ودورية وإنشاء الورش والمراكز الطبية المتخصصة وتقديم الأدوية المناسبة ووضع البرامج الغذائية والرياضية المناسبة لهم وفق التحاليل المطلوبة.

- العلاج الطبي:

ويكون لجميع الحالات المرضية المكتشفة سواء كانت بدنية أم نفسية أم ذهنية أم عصبية فضلا عن علاج الأعراض المرضية المقلقة التي يشكو منها المسن وكلما كان تقديم العلاج مبكراً ساعد ذلك على شفاء المسن.

- التأهيل الطبي الشامل:

للإعاقات البدنية الموجودة لدى المسنين وذلك باستعمال الأجهزة التعويضية فضلا عن التأهيل الوظيفي لتحسين أداء الأعضاء وزيادة الفاعليات اليومية والعلاج بالعمل وكل ما من شأنه الارتقاء بالمسنين والحفاظ عليهم.

ومن المشاكل الروتينية لكبار السن تعدد العلاجات وكثرتها، وما يتبع ذلك م صعوبات في الاستمرار في العلاج، وتقدير كفاءة وفاعلية الأدوية، وحدوث العديد من الأعراض الجانبية للأدوية المختلفة، بالإضافة إلى

---

(١) **المرجع السباق ص١٧٨ .**

(٢) **مشكلات المسنين واحتياجاتهم**
https://elbashayer.com/

التغييرات الطبيعية التي تطرأ على ديناميكية التعامل مع الدواء للتغييرات في وظائف الأعضاء عند المسن. وفى حالة عدم توافر تخصص طب المسنين، يعتبر طبيب الرعاية الأولية منسقاً مثالياً للرعاية اللازمة عند تعدد الأمراض واشتراك أكثر من تخصص في علاج المريض. فهو يعمل على التنسيق بين الأطباء، بحيث يضمن عدم التداخل والتعارض بين التخصصات المختلفة والعلاجات المتعددة. وبمراجعة خطط الرعاية الصحية في مصر يتضح أن احتياجات المسنين لم توضع في الاعتبار بالقدر الكافي، بالمقارنة بالدول الأخرى. فبينما نجد أمريكا تنفق ١٥٠بليون دولار سنويا على الرعاية الصحية للمسنين، يحدث تخفيض في ميزانية وزارة الصحة، وبالتالي الرعاية الصحية للمسنين، في مصر، بالرغم من تزايد تعداد المسنين في مصر، وزيادة الأمراض المزمنة والإعاقة الوظيفية. وهناك بعض البرامج لرعاية المسنين بالقطاعين الأهلي والخاص، إلا إنها غير مؤثرة. وتتوقف الحالة الصحية لكبار السن على العديد من العوامل الاجتماعية مثل مستوى المعيشة ودرجة التعليم وارتفاع مستوى الصحة العامة، كما أن هناك عدة عوامل تؤثر على التغير العضوي والصحي للمسن، من أهمها الوراثة والمهنة والغذاء والبيئة.

الحاجات النفسية للمسن

وترتبط احتياجات ومشكلات الشيخوخة بأسباب منها:

١. أسباب حيوية مثل التدهور والضعف الجسمي والصحي الكامل.
٢. أسباب نفسية مثل الفهم الخاطئ لسيكولوجية الشيخوخة.
٣. الأحداث الأليمة والخبرات الصادرة التي قد تهز كيان الشيخ وتهز شخصيته، فقد يصل بعض الشيوخ إلى مرحلة الشيخوخة وما زالت شخصياتهم تنضج بعد.

٤. أسباب بيئية ومنها التقاعد وما يرتبط به من نقص الدخل وزيادة الفراغ، والاعتقاد ان المسن أصبح عديم الفائدة لا قيمة له، وأن التقاعد معناه اعتزال الشيخ الحياة. ومن الاسباب البيئية أيضا : تغير العائلة وترك الأولاد للأسرة بالزواج أو العمل خاصة في حالة حاجة الشيخ إلى رعاية صحية أو مادية، وتفكك روابط الأسرة الكبيرة وضعف الشعور بالواجب نحو المسنين وافتقارهم إلى الرعاية والاحترام، وأيضا العنوسة والعزوبية حتى سن الشيخوخة وخاصة السيدات والعزوف عن الزواج عند بعض الرجال.

ويؤكد تقرير الأمم المتحدة، ضرورة توفير الحماية للمسنين بأوسع من مسألة الاتجاه نحو علاجهم وضرورة الاتجاه نحو توفير أبعاد رفاههم، خصوصاً من خلال ملاحظة العلاقة بين السلامة الجسمية، والنفسية، والاجتماعية، والبيئية. وإن الهدف الاساس في هذا المجال توفير الخدمات الصحية للمسنين وتمكينهم – من

خلال الاحتفاظ بمستوى قيامهم بوظائفهم البدنية. من التمتع بكيفية أعلى من الحياة الفردية ومشاركتهم الفعالة في النشاط الاجتماعي، والوقاية من الأمراض، وهذا الأمر يتطلب تعاوناً واسعاً بين الدولة والمجتمع.

ثالثاً: الرعاية النفسية:

يجب الاهتمام بالصحة النفسية للأفراد في مرحلة كبر السن كما في جميع المراحل وذلك لمساعدتهم على الحياة الهانئة وتحقيق الأمن النفسي والانفعالي لهم. والعمل على إشباع حاجاتهم إلى الحب والأمن والمكانة والانتماء وإقناعهم أن ما تبقى لهم من قوى تكفيهم للعيش بسعادة مع الآخرين ومع أنفسهم فلكل مرحلة جمالها ورونقها، المهم أن نبحث عن هذا الجانب المضيء ونتعامل معه.
كما تشمل الرعاية النفسية تأمين أطباء ومرشدين للإشراف على الأفراد الذين يعانون من الأمراض النفسية والاضطرابات العقلية.

رابعاً: الرعاية الاجتماعية:

هي مجموعة الجهود التي تبذلها الحكومة والمؤسسات الخاصة لكي يتمكن الفرد من التكيف الايجابي مع البيئة التي يعيش فيها تكيفاً يهيئ له قسطاً من الراحة النفسية والقوة الجسمية ولكي ينعم بالسكن الصالح والصحة الجيدة والغذاء الكامل والثقافة والترفيه[1] .
وتعرف الرعاية الاجتماعية بأنها التدخل الاجتماعي المدروس والموجه من قبل الدولة والمؤسسات بغرض تأمين النوادي الثقافية والترفيهية وكل ما يساعد المسنين على النشاطات والأعمال واللقاءات التي تنمي الوظائف الاجتماعية والنفسية والفكرية لهم بحيث يتمكنون من إشباع حاجاتهم الشخصية سواء داخل الأسرة أم داخل دور الرعاية.

خامساً: الإدماج الرقمي للمسنين

أحدثت الثورة الصناعية الرابعة التي تتميز بالابتكار الرقمي السريع والنمو المتسارع تحولات في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك كيفية عيشنا وعملنا وعلاقتنا ببعضنا البعض. وتقدم التطورات التكنولوجية

([1]) **مشكلات المسنين واحتياجاتهم** الأربعاء ١٣ مايو ٢٠٢٠ – ١:١٤ م
https://elbashayer.com/

أملًا كبيرًا في تسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك ، فإن نصف سكان العالم لم يزلوا خارج المسار، مع أوضح تناقض بين البلدان الأكثر تقدمًا (٨٧٪) وأقل البلدان نمواً (١٩٪). وتشير التقارير الأخيرة الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن النساء والمسنين يعانون غياب المساواة الرقمية أكثر من غيرهم من فئات المجتمع الأخرى لافتقارهم إلى التقنيات، أو لضعف استفادتهم بشكل كامل من الفرص التي يتيحها التقدم التقني[١] .

وفي الوقت نفسه، مع بذل الجهود حاليًا لوصل مزيد من الناس بالتقنية المعاصرة، ظهرت مخاطر جديدة واضحة. على سبيل المثال ، تهدد الجرائم الإلكترونية والمعلومات المضللة حقوق الإنسان للمسنين وخصوصياتهم وأمنهم. وتجاوزت سرعة اعتماد التقانة الرقمية السياسات والحوكمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ولذا، تسعى خارطة الطريق للأمين العام إلى مواجهة هذه التحديات من خلال التوصية باتخاذ إجراءات ملموسة لتسخير أفضل هذه التقنيات والتخفيف من مخاطرها. يؤكد موضوع ❞ "المساواة الرقمية لجميع الأعمار❝ ٢٠٢١على الحاجة إلى تمكين المسنين من الوصول إلى العالم الرقمي والمشاركة الهادفة فيه. لا تزال الفجوة الرقمية قائمة بين البلدان والمجتمعات والأشخاص الذين يتزايد عددهم وأقل ارتباطًا بهم. لا يزال تمكين جميع سكان العالم من الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها وسد الفجوات الرقمية يمثل تحديًا يجب معالجته إذا كان المجتمع العالمي يريد تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)بحلول عام ٢٠٣٠. #UNIDOP2021 .

(١) **اليوم الدولي للمسنين: ١ تشرين الأول/أكتوبر**

https://www.un.org/ar/observances/older-persons-day

الفصل الثاني

التشريعات المنظمة لأوضاع المسنين في مصر

لقد تم تسليط الأضواء على فئة المسنين باعتبارها أحد أهم الفئات والشرائح المجتمعية من قبل كافة المستويات سواء الدولية أو الإقليمية أو المحلية، حيث يمثل الاهتمام بها والاعتراف بوجود حقوق لهم أحد أهم مقومات الدولة التي تسعى لتحقيق العدالة والمساواة وعدم التمييز بين مواطنيها ، كما انه يعد أيضا مظهر من مظاهر التكامل الاجتماعي، ولا ينبغي أن يقتصر الاهتمام بهم من جهة توفير احتياجاتهم فقط بل يجب النظر الى نواحي أخرى كالاستفادة من خبراتهم وتطوير مهاراتهم.

وسوف نتناول مظاهر الاهتمام بهم سواء على المستوى الدولي من ناحية أولى، وعلى مستوى التشريعات الوطنية سواء تمثلت في التشريعات الأساسية "الدساتير"، والقوانين العادية من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

حقوق المسنين الدولية[1]

لقد حرصت الاتفاقيات على تضمنين نصوصها نصوصا تتعلق بحماية المسنين والعمل على رعايتهم وصون كرامتهم، فنجد مثلا المادة٢٥ من الإعلان العالم لحقوق الانسان نصت في فقرتها الأولى على أن" لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية الازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز الترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش لظروف خارجة عن إرادته [٢].

---

[١] لم تقتصر مجهودات المجتمع الدولي على حماية المسنين في الظروف العادية بل مدت يد الحماية لهم في الظروف غير العادية بل مدت يد الحماية لهم في الظروف غير العادية كفترات النزاع المسلح، حيث أصدرت العديد من القرارات في شأن حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وبصفة خاصة النساء والأطفال والمعوقين والعجزة وكبار السن.

[٢] **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :**" هو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذى تبنه الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ في قصر شابو في باريس . الإعلان يتحدث عن رأى الأمم المتحدة عن حقوق الانسان المحمية لدى كل الناس. ويتألف من ٣٠ مادة ويخطط رأى الجمعية العامة بشأن حقوق الانسان المكفولة لجميع الناس.

كما نص ميثاق الحقوق الأساسية الصادر عن الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠ على حقوق الأشخاص كبار السن في المادتان (٢٥،٣٤)، حيث نصت المادة٢٥ منه والتي جاءت تحت عنوان حق كبار السن على أن " يقر الاتحاد ويحترم حقوق كبار السن في أن يحيوا حياة كريمة ومستقلة، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية". والمادة ٣٤ التي جاءت بعنوان الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية على أن" ١- يقر الاتحاد ويحترم الحق في إعانات الضمان الاجتماعي، والخدمات الاجتماعية التي توفر الحماية في حالات مثل الأمومة، والمرض، وإصابات العمل، والعوز أو الشيخوخة، وفى حالة فقد الوظيفة وفقاً للقواعد الت يضعها قانون المجتمع والقوانين والممارسات المحلية . ٢- يكون من حق أي شخص يقيم ويتنقل بشكل قانونى داخل نطاق الاتحاد الأوروبي الحصول على إعانات الضمان الاجتماعي والمزايا الاجتماعية وفقاً لقانون المجتمع والقوانين والممارسات المحلية". وكذلك نص اعلان حقوق الإنسان الصادر عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في المادة ٢٥ منه على أن " حماية ورعاية كبار السن والعجزة حق مصون لهم"[١] .

كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة [٢]، بتاريخ ١٤-كانون الأول/ديسمبر عام١٩٩٠، اليوم الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ليكون اليوم العالمي للمسنين International Day of Older Person بحيث يعد هذا اليوم فرصة للتحفيز حول نشر حقوق كبار السن ولضمان مساهمتهم القصوى في المجتمع فالهدف ن الاهتمام العالمي برعاية المسنين يتجه لتأكيد مجموعة من الجوانب تتمثل في الآتي:

أ) أن يظل المسن نشيطاً يسهم بالعمل ويشارك في الحياة أطول فترة عمرية ممكنة.

---

(١) وقد صدر هذا الإعلان في ختام أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي استضافتها العاصمة القطرية الدوحة في التاسع من ديسمبر سنة ٢٠١٤.

(٢) **الجمعية العامة:** ((هي الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وتقرير السياسة العامة في الأمم المتحدة. وتتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة البالغ عد١٣٩ دولة. وتشكل الجمعية العامة منتدى فريدا متعدد الأطراف تجرى فيه مناقشة جميع القضايا الدولية المشمولة بالميثاق. وتنعقد الجمعية العام سنوياً في دورة عادية مكلفة، تمتد من أيلول/ سبتمبر حتى كانون ايلول / ديسمبر، ثم تجتمع بعد ذلك حسب الاقتضاء". ولكل عضو صوت واحد في الجمعية العامة، وقد أنشأت الجمعية العامة عددا من المجالس واللجان ومجالس الإدارة والأفرقة العاملة وغيرها من الهيئات أجل القيام بوظائفها . كما اعتمدت الجمعية العامة نظامها الداخلي الخاص، وتقوم بانتخاب رئيس لكل دورة من دوراتها".
راجع الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.un.org/ar/ga. /

ب) أن يتمكن المسن من العيش مستقلاً عن مساعدة الآخرين أطول فترة عمرية ممكنة.

ج) أن لا يكون التوجه الأساسي في خدمات المسنين إنشاء دور الإيواء بقدر ما هو الاهتمام بإبقاء المسن في بيته وبين عائلته[١].

كما وجه الأمين العام للأمم المتحدة، رسالة بمناسبة اليوم العالمي للمسنين جاء فيها : أن النهوض بالاستراتيجيات العالمية للأم المتحدة هو نداء لجميع المجتمعات من أجل العمل على وضع سياسات وبرامج تمكن المسنين من العيش في بيئة تعزز قدراتهم، وتدعم استقلالهم، وتتيح لهم ما يكفى من دعم ورعاية إذ يتقدم بهم العمر"[٢].

كما ناشد بهذه المناسبة الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والناس في كل مكان حيث قال " أهيب بالحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والناس في كل مكان أن يركزوا على بناء مجتمع لكل الأعمار – على النحو المتوخى في خطة عمل مدريد الدولية المنية بالشيخوخة، وتماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية والخطة الإنمائية العالمية الأوسع نطاقاً. إن بإمكاننا، بل إن علينا جميعا ألا نضمن للناس العيش عمراً مديداً فحسب، بل إن علينا أن لضمن لهم عيشاً أفضل وأغنى، عيشا يجزى ويحقق الطموحات"[٣] .

وقد اعتمدت الجمعية العامة، مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن بموجب القرار ٩١/٤٦، الصادر في ١٦ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٩١، في وثيقة هامة تتعلق بحقوق تلك الشريحة المجتمعية، مقسمة إلى خمسة أقسام ترتبط ارتباطا وثيقاً بالحقوق المعترف بها، تتمثل في الاستقلالية، والمشاركة، والرعاية، ومبدأ تحقيق الذات، والكرامة[٤].

وفى نفس الوقت حرص المجتمع الدولي على تسليط الضوء على حالة المسنين في خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، التي اعتمدت في الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة في عام ١٩٨٢، وصادقت الجمعية العامة

---

(١) **اليوم العالمي للمسنين، لمعرفة المزيد عن تلك الجوانب مراجعة الموقع الإلكتروني التالي:**
. http://www.un.org/arabic/news/sg/searchstra.asp?newsID=582

(٢) راجع نص رسالة امين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للمسنين الأحد ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ علي الموقع الإلكتروني التالي :
. http://www.un.org/arabic/news/sg/searchstr.asp?newsID=582

(٣) راجع الموقع الإلكتروني السابق.

(٤) لمعرفة المزيد عن هذه المبادئ، الرجوع الى الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة التالي:
. http://www.un.org/arabic/conferenes/ageing/presskit/fact1.htm

على هذه الوثيقة الهامة التي تعتبر مرشداً مفيداً جداً للعمل لأنها تبين بالتفصيل التدابير التي ينبغي للدول الأعضاء اتخاذها من أجل المحافظة على حقوق كبار السن في إطار الحقوق التي أعلنها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان[١] .

وعلى نفس النهج حرص القانون الدولي الإنساني على توفير حماية خاصة للمسنين بصفتهم جزءا من السكان المدنيين، بحث ا تقتصر حمايتهم على الظروف العادية فقط، بل عنيت الاتفاقيات الدولية بالاهتمام بهم في فترات النزاعات المسلحة ومن ذلك ما نصت عليه اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب[٢]، حيث تضمنت نصوصها حماية خاصة للمسنين، وهذا الأمر يتضح من خلال ما نصت عليه المادة ١٤ من الاتفاقية في فقرتها الأولى على أن " يجوز للأطراف السامية المتعاقدة في وقت السلم، ولأطراف النزاع بعد نشوب الأعمال العدائية أن تنشئ في أراضيها، أو في الأراضي المحتلة إذا دعت الحاجة، مناطق ومواقع استشفاء وأمان منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال دون السابعة". كما نصت المادة ١٧من الاتفاقية نفسها على أن " يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق".

---

(١) الأمم المتحدة والشيخوخة، راجع الموقع الإلكتروني التالي:

. http://www.un.org/arabic/esa/ageing/1stageing.html

(٢) أنظر اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢آب/أغسطس ١٩٤٩ منشورة على الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر.

. http://www.ictc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

المبحث الثاني

حقوق المسنين المحلية

أما على المستوى الوطني أو المحلى، نجد أن الدول قد سلكت إزاء الاهتمام بقضايا كبار السن والعمل على صون كرامتهم وحمايتهم، اتجاهين :

الاتجاه الأول[١]: وفيه تكتفى بعض الدول بتضمين دساتيرها نصوصا تقرر مدى حرصها على الاهتمام بالمسنين ورعايتهم والعمل على ضمان توفير شيخوخة آمنة لهم، دون القيام بإصدار تشريعات خاصة بهم، والاكتفاء بالنصوص المتفرقة التي تتعلق بتقرير بعض الحقوق وأوجه صور الحماية لهم كقوانين الضمان الاجتماعي وقوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية والتقاعد، ومن هذه الدول مصر، حيث حرصت على تضمنين دستورها الحالي نصا صريحا ينص على حقوق المسنين دون القيام بوضع تشريع ينظم هذه الحقوق بشيء من التفصيل[٢].

أما الاتجاه الثاني[٣]، لم تكتف فيه بعض الدول بوجود نصوص دستورية تتعلق بكبار السن، بل حرصت كل الحرص على إصدار تشريعات خاصة بهم تتناول أحكام وقواعد تفصيلية تتعلق بحقوقهم ورعايتهم وحمايتهم، الى جانب النصوص الدستورية. وهذا ما سنوضحه على النحو الآتي:

أولا: على مستوى التشريعات الأساسية (الدساتير)

بالرجوع الى بعض الدساتير الوطنية لدول مختلفة، نجد أنها بعضها قد حرص على تضمينها نصوصا صريحة تهدف الى التأكيد على احترام الدولة والمجتمع للشيخوخة والعمل على رعايتها من قبل المجتمع

---

(١) ومن الدول التي أكتفت بتقرير نصوص تهدف إلى حماية المسنين دون العمل على إصدار تشريع خاص بحمايتهم، جمهورية مصر العربية، وكذلك دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وان كانت تلك الدول تتجه الآن بمبادرات نحو العمل على اصدار تلك التشريعات.

(٢) راجع نص المادة٨٣ من الدستور المصري الصادر فى٢٠١٤.

(٣) ومن الأمثلة على تلك الدول، دولة الكويت حيث أصدرت القانون رقم ١١ الصادر سنة ٢٠٠٧ بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، والجمهورية الجزائرية أصدرت التشريع رقم ١٠-١٢ المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، والجمهورية التونسية، أصدرت القانون عدد١١٤ لسنة١٩٩٤ المتعلق بحماية المسنين، ومملكة البحرين، أصدرت التشريع رقم٥٨ لسنة٢٠٠٩بشأن حقوق المسنين، وجمهورية الصين الشعبية أصدرت قانونا بشأن حماية حقوق ومصالح المسنين بموجب الأمر رقم٧٣ لرئيس جمهورية الصين فى٢٩ آب، سنة١٩٩٦.

والأسرة والجهات المعنية. وبصورة عامة يمكن القول بـ\ان البعض منها نص على مبدأ المساواة وعدم التمييز ضد كبار السن، وان جاء ذلك بعبارات شتى وبدرجات مختلفة" فقد تضمنت بعضها إحالة صريحة الى" السن" كأساس لمنع التمييز العام "لأى أسباب أخرى" ويتضمن عدد قليل من الدساتير أيضا احالات صريحة الى كبار السن وحقوق محددة، وأخيراً نجد دساتير وضعت مؤخرا تشمل أحكاما لحماية كبار السن من العنف وسوء المعاملة، وتقدم معاشات تقاعدية ورعاية مدى الحياة[١].

ومن الدساتير التي حرصت على تأكيد الاهتمام بالمسنين والعمل على رعايتهم وصون كرامتهم، وضمان تمتعهم بكافة حقوقهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى غير ذلك من الحقوق، الدستور المصرى الصادر في ١٨ يناير سنة٢٠١٤ والذي نصت المادة٨٣ منه على أن " تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً ، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافياً، وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. وتراعى الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون" . كما نصت المادة١١ منه على إلزام الدولة بتوفير الرعاية والحماية للمرأة المسنة.

وعن حقوق المسنين في الدستور الإماراتي، فقد كرس المشرع الدستوري حقوقهم في النظام الدستوري للبلاد الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل في عام ١٩٩٦، حيث جاء الباب الثاني تحت عنوان الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد، ونصت المادة(١٦) منه على أن " يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمى القصر من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الاجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم ولصالح المجتمع. وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور". كما ساوى الدستور بين المسنين وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى، حيث نصت المادة(١٤) من الدستور سال الذكر على أن" المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وتقى بينهم". وكذلك نصت المادة(١٥) على أن " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف" .وفى النهاية أقر للمسنين وغيرهم مبدأ المساواة أمام القانون حيث نصت المادة(٢٥) منه على أن " جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي".

---

(١) راجع التقرير الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، راجع المرجع السابق، ص١٥.

وفى دولة الكويت حرص المشرع الدستوري على تضمين الدستور نصاً يتعلق بالمسنين وحمايتهم وتفير خدمات التأمين الاجتماعي لهم والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية شأنهم شأن باقي المواطنين، وهذا ما أكدته المادة(١١) من الدستور الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢، حيث نصت على أن " تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل. كما توفر له خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية".

كما نصت المادة (٦٥) من الدستور الجزائري، الصادر سنة١٩٨٩والمعدل في عام١٩٩٦، على أن " يجازى القانون الآباء على القيام بواجب تربية أبنائهم ورعايتهم، كما يجازى الأبناء على القيام بواجب الإحسان إلى آبائهم ومساعدتهم".

وفى مملكة البحرين، حرصت المادة(٥) من الدستور الصادر سنة٢٠٠٢ على تأكيد ضمان الدولة لتحقيق الضمان الاجتماعي الازم مواطنيها بما فيهم المسنين، حيث نصت في الفقرة الخامسة على أن " تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة".

خلاصة القول ، أن حماية حقوق المسنين الدستورية تتمثل في إقرار الدساتير بتلك الحقوق ، والعمل على إلزام المشرع بتضمين التشريعات العادية نصوصا منظمة لهذه الحقوق، مع توفير الآليات العملية التي تمكنهم من الاستفادة منها والتمتع بها.

ثانياً: على مستوى التشريعات العادية

لم تكتف الدول بالنص على حقوق المسنين وحمايتهم ضمن نصوصا الدستورية بنصوص عامة، بل حرصت كل الحرص على إصدار تشريعات خاصة بهم تتضمن أحكاما تفصيلية تتعلق ببيان تلك الحقوق والعمل على رعايتهم وصون كرامتهم، وكان دافعهم في ذلك، هو عدم كفاية وقدرة التشريعات المتفرقة والمتعلقة بالمسنين على استيعاب ودعم كافة احتياجاتهم ومتطلباتهم المتجددة والمتغيرة، حيث لوحظ أن غالبية التشريعات التي تتعلق بهم جاءت مبعثرة بعضها ضمن قوانين الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية أو تشريعات المعاشات والاحالة الى التقاعد وجميعها غير صالحة لأن تكون بديلا عن وجود تشريع خاص متكامل.

ومن الدول التي عنيت بإصدار تشريع خاص بحماية حقوق المسنين ورعايتهم دولة الكويت، حيث أصدرت القانون رقم ١١ الصادر سن ٢٠٠٧بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، وكذلك أصدر المشرع الجزائري القانون رقم ١٠-١٢ المتعلق بحماية الأشخاص المسنين[١]، كم حرص المشرع التونسي على إصدار عدد١١٤ لسن ١٩٩٤ المتعلق بحماية المسنين، والمشرع البحريني أصدر القانون رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حقوق المسنين، وأخيراً ،أصدرت جمهورية الصين الشعبية قانونا بشأن حماية حقوق ومصالح المسنين بموجب الأمر رقم ٧٣ لرئيس جمهورية الصين الشعبية في ٢٩آب، سنة ١٩٩٦[٢] . وك١لك أصدرت جمهورية موريشيوس القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥بشأن حماية الأشخاص المسنين[٣]. وتبعتها جمهورية جنوب افريقيا بإصدار القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المسنين([٤]).

ومن مظاهر اهتمام بعض الدول بالمسنين، أن اتجهت احداها الى تضمين التشريع الخاص بحماية حقوقهم نصاً يجعل أحد الأيام يوما وطنيا للمسن، وفيه يتم الاحتفال بهم شأنه شأن باقي المناسبات التي تحرص على الاحتفال بها، ومن ذلك التشريع الجزائري، حيث نصت المادة ٤١ من قانون حماية الأشخاص المسنين سالف الذكر أن يعتمد يوم ٢٧ابريل من كل سنة يوما وطنيا للشخص المسن".

قانون رعاية المسنين في مصر

يستعد «مجلس النواب» (البرلمان) المصري، لإقرار مشروع قانون «رعاية المسنين»، والذي قدمته الحكومة للمجلس لإقراره قبل أكثر من ثلاثة أشهر، وأعلن البرلمان، أمس، عن تلقيه المشروع من مجلس الشيوخ بعد موافقة الأخير. وكان مشروع قانون «رعاية المسنين» على جدول أولويات البرلمان في مستهل عودة نشاطه في دور انعقاده الثاني، أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، وتقول الحكومة المصرية، إنه يعمل على «توفير حماية ورعاية المسنين، وتحقيق كفالة لهم تجعلهم يتمتعون بشكل كامل بجميع الحقوق والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين، فضلاً عن تعزيز كرامتهم وتأمين حياة كريمة لهم، التزاماً من الدولة

([١]) منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد ٧٩ في ٢٩ ديسمبر سنة٢٠١٠.

([2])Law of The People's Republic of China on Protection of The Rights and Interests of the Elderly,(Adopted at the 21st Meeting of the Standing Committee of the Eight National People's Congress on August 29, 1996 and Promulgated by Order No. 73 of the President of the People's Republic of China on August 29, 1996)

([٣]) منشور بالجريدة الرسمية العدد٤٤ الصادر في ٧ مايو ٢٠٠٥.

([4])Older Person Act 13 of 2006 – Republic of South Africa.

بالنصوص الواردة بالدستور في هذا الشأن.«ونص مشروع القانون على أن «يُعمل بأحكامه في شأن حقوق المسنين، والتي تسري على المسنين المصريين، ورعايا الدول الأخرى المقيمين في مصر إقامة قانونية، والبالغين للسن المحددة للإحالة للمعاش وفقاً لقوانين الدول التي يتمتعون بجنسيتها بشرط المعاملة بالمثل». وتلتزم الدولة، وفق مشروع القانون بـ«حماية حقوق المسنين المنصوص عليها في هذا القانون، أو في أي قانون آخر، ومنها ضمان حقوق المسنين الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدّقت عليها مصر، وعدم القيام بأي عمل أو ممارسة تتعارض مع أحكامها، إلى جانب ضمان الحق في الحياة، والطعام، والشراب، والكساء، والسكن المناسب لسنّهم وحالتهم الصحية، والالتزام باحترام حرياتهم في ممارسة خياراتهم بأنفسهم وبإرادتهم المستقلة، وعدم التمييز بينهم بسبب السن، أو الديانة، وتأمين المساواة الفعلية في التمتع بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الميادين كافة، وإزالة جميع العقبات والمعوقات التي تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق». وفي تقريره بشأن مشروع القانون رأى مجلس الشيوخ أنه «يقدم المزيد من المزايا للمسنين، والعمل على توفير جميع أوجه الرعاية الاجتماعية، وزيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتعزيز التفتيش عليها، وتعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة، وتمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة وتعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم، وتنظيم حوار مجتمعي سنوي يستهدف تحديد الفجوات.«[1]

قانون حقوق المسنين واحد من مشروعات القوانين الهامة التي ناقشها البرلمان، ويأتي الاهتمام بقانون حقوق المسنين ضمن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وحقوق كبار السن والتي أطلقتها الدولة المصرية.

قانون حقوق المسنين

ومن هذا المنطلق حرصت الحكومة على إعداد قانون حقوق المسنين كتشريع متكامل يعكس تبنيها لسياسات تعبر بوضوح وبشكل قاطع على وضع حقوق المسنين الواردة في مادة (٨٣) من الدستور موضع التنفيذ، وتلزم الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الدولة بأن تراعي في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، وأن تعمل على تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين.

---

(1) البرلمان المصري لإقرار مشروع «قانون رعاية المسنين« يتضمن «التزام الدولة بحماية حقوقهم»: جريدة الشرق الأوسط ،الأربعاء – ٢ جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ – ٠٥ يناير ٢٠٢٢ مـ رقم العدد] ١٥٧٤٤[راجع على الموقع الإلكتروني التالي: https://aawsat.com/home/article/3395886

حقوق صحية واجتماعية للمسنين

يستهدف قانون حقوق المسنين ضمانات واسعة لكبار السن صحياً، واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وترفيهياً، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وذلك بجانب تمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

ووفقا لقانون حقوق المسنين يحق للمسن الحصول على مساعدة ضمانياً شهرية حال عدم حصوله على معاش تأميني، كما منحت الدولة معاشاً ضمانياً لكبار السن من عمر الخامسة والستين أو لمن يعانون عجزاً أو مرضاً مزمناً وليس لهم دخل ولا يتقاضون معاشاً تأمينياً، بجانب إنشاء دور الرعاية الخاصة بكبار السن، وافتتاح أندية رعاية نهارية لهم، وإطلاق وثيقة مكتوبة خاصة بحقوق المسنين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

مؤسسات اجتماعية لرعاية المسنين

ووفقا لقانون حقوق المسنين حظر على المؤسسات الاجتماعية لرعاية المسنين إجبار المسنين على البقاء بها بدون رضاهم ولا يجوز لها رفض طلب خروج المسن منها سواء صدر منه أو من ممثله القانوني أو من الوزارة المختصة، وفى هذه الحالة يُسلم إلى من يتولى رعايته وذلك وفقا للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.الزم قانون حقوق المسنين الحكومة بوضع آليات الثقافة الإلكترونية في مراكز المسنين لتمكينهم ثقافيا لتهيئة الثقافة الذاتية بأيسر الوسائل، وإتاحة الهيئة العامة لتعليم الكبار الفرصة للمسنين لمواصلة التعليم في المراحل الإعدادية والثانوية، وصولا للتعليم الجامعي .

وكذلك التوسع في برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمسنين، وزيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتعزيز التفتيش عليها، وتعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة.

صندوق رعاية المسنين

وأكدت النائبة ريهام عفيفي عضو مجلس الشيوخ، أن المجلس حرص على مدار جلسته التي عقدت اليوم أو الجلسات السابقة على مناقشة مشروع قانون حقوق المسنين مادة مادة لضبط صياغة بعض المواد، ومناقشة المقترحات المقدمة من الأعضاء والتي تتضمن حقوقا وامتيازات إضافية لكبار السن.

وأشارت سيادة النائبة إلى أن مشروع قانون حقوق المسنين يتضمن إنشاء صندوق رعاية المسنين لرعايتهم، فضلاً عن الإعفاء الجزئي من تذاكر وسائل المواصلات وغيرها ويوفر لهم الرعاية النفسية وإعادة التأهيل للمسن.

توفير رفيق المسن

وقالت سيادة النائبة ، إن قانون حقوق المسنين تضمن توفير رفيق للمسن في منزله بتوفير خدمة مرافق للمسن مقابل أجر يتحمله المسن أو المكلف برعايته أو غيره من أقاربه؛ للمعاونة في تقديم الرعاية الشاملة اليومية للمسن ومساعدته في أداء وظائفه ومهاراته الحياتية داخل منزله أو في إحدى المستشفيات أو في غيرها من الأماكن التي يتواجد بها.

قانون حماية المسنين

يقرر مشروع قانون المسنين الذي يناقش في البرلمان، العديد من المميزات لكبار السن، والمسنين، ويهدف إلى حماية المسنين، وتقديم العديد من المميزات التي توفر لهم حياة كريمة، وهو ما يعد تماشياً مع رؤية الدولة المصرية، وعلى رأسها الرئيس عبد الفتاح السيسي، وسنعرض في هذه السطور، بعض المزايا التي يقدمها قانون المسنين الجديد.

صندوق حماية المسنين في القانون الجديد

واهتم مشروع قانون المسنين الجديد، بتوفير العديد من المزايا التي يحتاج إلي المسن، حيث نص القانون على إنشاء صندوق رعاية المسنين، والغرض من إنشائه رسم السياسات العامة لتمكين المسنين اقتصاديا واجتماعيا وتنمية قدراتهم بما يخدم المجتمع، ويقوم الصندوق بوضع آليات لتقليل المعوقات التي تواجه المسنين، ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم، ويقوم بوضع الرؤية الاستراتيجية للصندوق، كما يختص صندوق المسنين، بالتنسيق والتعاون المشترك مع الهيئات الحكومية والأهلية المعنية بحماية ورعاية المسنين، ويقوم أيضا بإدارة واستثمار الأموال الخاصة به، بما يحفظ التوازن المالي له.

شقق للمسنين من الدولة

ووفر مشروع قانون المسنين الجديد، الذي يجري مناقشته في البرلمان، عدد من المزايا الأخرى، التي يحتاج إليها المسنين، حيث نص القانون على أن تلتزم الجهات الإدارية المختصة في الدولة المصرية، بتخصيص نسبة لا تقل عن ٥%، من المساكن التي الخاصة بالدولة أو المدعومة من الدولة، وذلك للمسنين من غير القادرين على توفير سكن، بشرط استيفاء الضوابط والشروط والمعايير التي تحددها الدولة.

قانون المسنين الجديد

وسيواصل مجلس الشيوخ، برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق، مناقشة مشروع قانون المسنين الجديد خلال جلساته الأحد المقبل، ولاستكمال مناقشة عددًا من القوانين الهامة التي انتهت اللجان البرلمانية من مناقشتها وإعداد تقرير حولها، ويهدف قانون المسنين الجديد إلي حماية المسنين، وتوفير العديد من المزايا التي يحتاجون لها، ويتضمن القانون عقوبات رادعة.[١]

قال النائب طلعت عبد القوي، عضو لجنة التضامن الاجتماعي في مجلس النواب ورئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، إن مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة وتقدم به النائب عبد الهادي القصبي و ٦٠ نائبا أخرين يتماشى مع المادة ٨٣ من الدستور، والتي تنص علي التزام الدولة بإعطاء حقوق المسنين اجتماعيا واقتصاديا وترفيهيا وتوفير الحياة الكريمة والدمج المجتمعي لهم.

وأضاف «عبد القوي» في تصريحات خاصة لـ«الوطن» أن مشروع القانون يتألف من اثني عشر بابًا و ٦٦ مادة، ويبدأ بباب التعريفات والذي عرف المسن، واقترح القانون أن يكون سنه ٦٥ سنة على الأقل، وأيضا قسم القانون المسنين إلى فئتين وهما المسن القادر والمسن غير القادر، بحيث يحصل الأخير على مزايا أكثر في القانون بحسب حالته واحتياجاته.

قانون حماية المسنين يضمن توفير العلاج والخدمات مجانا[٢]

وتابع عضو مجلس النواب، أن القانون يشمل الحماية الاجتماعية للمسن سواء من خلال توفير ومراقبة دور الرعاية أو الخدمات الصحية العلاجية والوقائية وتوفير العلاج بشكل ميسر ومجاني، وأكد أنه في وجود نفقات مالية سيتحملها صندوق رعاية المسنين والذي نص القانون على إنشائه وحدد اختصاصاته وإدارته، وكذلك مصادر تمويله .وأشار «عبد القوي» إلى أن القانون أيضا تضمن دمج المسنين في الحياة السياسية من خلال الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية، أما عن وجود كارت خدمات للمسنين، فقد أكد النائب «وجود اختلاف داخل اللجنة حتي لا نعيد إشكالية كارت ذوي الإعاقة»، خاصة أنه سيتم التفريق في المزايا بين المسن العادي و المسن المحتاج، والذي سيكون له بطاقة خاصة من وزارة التضامن الاجتماعي.

وأكد عضو مجلس النواب، وجود بابًا خاصا بالعقوبات لمن يسئ معاملة المسن وإن كان من أهليته تتراوح بين الغرامة والسجن وكذلك تزوير بطاقات المسنين، متابعا أن القانون يتماشى مع استراتيجية حقوق الإنسان

---

(١) مزايا غير مسبوقة بقانون حقوق المسنين.. «علاج بالمجان وعقوبات تحميهم»
https://www.elwatannews.com/news/details/5813692

(٢) مزايا غير مسبوقة بقانون حقوق المسنين.. «علاج بالمجان وعقوبات تحميهم»
https://www.elwatannews.com/news/details/5813692

التي أطلقها الرئيس، ويحقق جزءا كبيرا من مبادئها في رعاية المسنين ولاسيما أن الأديان السماوية جمعاء تدعو إلى الرفق بالمسنين ورعايتهم.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث ، ينتج لنا أن المسنين ثروة بشرية لا غنى عنها، لا يكف النص على حقوقهم في الدساتير أو وضع تشريعات خاصة بهم، بل لابد من وضع ضمانات للحيلولة دون انتهاكها، وعادة ما تتمثل هذه الضمانات في مجموعة من النصوص والأحكام القانونية، والآليات العملية التي تكفل احترام وتطبيق حقوق المسنين، فالعديد من المواثيق والإعلانات والعهود الدولية وبعض الدساتير قد نصت على تلك الحقوق سواء بصورة عامة باعتبارها من حقوق الانسان، ومنها من اكتفى باستخدام عبارة المسنين صراحة. فالنص على تلك الحقوق أصبح أمراً هاماً وضرورياً، إذ بدون ذلك تصبح الحقوق المقررة للمسنين مجرد تعهدات أو نصوص نظرية، أي مجرد حبر على ورق لا قيمة لها من الناحية العملية.

فرعاية المسنين أصبحت من الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار بعدما تزايدت أعدادهم في الآونة الأخية، ففي الوقت الراهن ارتفع متوسط أعمارهم وتزايدت شريحتهم عن باقي الشرائح الأخرى داخل المجتمع، نتيجة التقدم في خدمات الرعاية الصحية المتميزة التي تقدمها أجهزة الدولة، وتطور مفهوم الصحة العامة وأساليب الوقاية والعلاج وتحسن ظروف المعيشة، كان له أكبر الأثر في زيادة أعداد المسنين.

النتائج

حقائق حول المسنين

في ما يلي إحصائيات وحقائق حول المسنين[١]:

- يشيخ سكان العالم بسرعة، ويُتوقّع أن تزداد نسبة السكان أصحاب ال٦٠ عام وأكثر إلى الضعف؛ حيث ستزداد من ١٢%-٢٢%.
- يعاني كبار السن الذين تتراوح أعمارهم ٦٠ فأكثر من اضطرابات ومشاكل نفسية بنسبة ١٥%.
- تعد الصحة الانفعالية والنفسية أمرين مهمّين لدى المسنين كأي مرحلة أخرى من مراحل الحياة.

تُعزَى حالات العجز الكلّيّة لدى كبار السن إلى الاضطرابات والمشاكل النفسية العصبية بنسبة ٦.٦%.

- النصيب من رأس المال البشرى(التعليم، والحالة الصحية، والمهنة، والدخل) الذى يتوافر لكبار السن، وحقيقة إنه متواضع بالقياس إلى أنصبة غيرهم من فئات السكان.

---

(١)" **الصحة النفسية وكبار السن**"، منظمة الصحة العالمية ، ٩/٢٠١٥، اطّلع عليه بتاريخ ٦/٩/٢٠١٧.

اقرأ المزيد على https://mawdoo3.com/B :

- العدد غير القليل من القوانين والترتيبات والإجراءات والمؤسسات التي يفترض فيها أنها توفر رعاية من نوع أو آخر لكبار السن في بادنا، والتي لا تقدم شيئاً مؤثراً في الواقع.

إلا أن جانباً مهما توفره الدراسات الميدانية من " حقائق" يلقى أضواء على أوضاع لم تكن واضحة للباحثين ومتخذي القرار والتنفيذيين بدرجة كافية حتى وقت قريب. ومن ذلك، مثلاً:

١- أن ثمة آثارا سلبية خطيرة للاتجاه المتنامي من جانب الدولة إلى تقليص دورها في رعاية كبار السن، وترك ذلك للقطاعين الخاص والأهلي، وقبلهما الأسرة.

٢- وباستثناء نظم الأمينات والمعاشات، فإن الرعاية الرسمية والمؤسسة التي تتوافر لكبار السن، أي تلك التي تقدمها الدولة والقطاعان الخاص والأهلي – على تعددها وتنوع صورها – لا تكاد تكون متاحة لأكثر من ٢%من إجمالي كبار السن، على أحسن الاحتمالات. وعلى الرغم من الدور الهام الذى تقوم به الرعاية الرسمية لكبار السن فإن الفجوة واسعة للغاية بين أهدافها وأغراضها وأدوارها كما تنص عليها وثائق إنشائها، من جهة أخرى.

٣- وهذا يعنى أن الأسرة المصرية تتحمل عبء رعاية كبار السن فيما لا يقل عن ٩٨% من الحالات. وهو عبء بغير نظير في المجتمعات التي توافر عنها بيانات. إذ إن معدل الرعاية المؤسسية لكبار السن هو ٥% للدول النامية، وفوق ٧% في الدول المتقدمة، وأكثر من ١لك بكثير في بعض الدول (١٧% في السويد مثلاً).

٤- أن العبء على الأسرة المصرية في رعاية كبار السن هو فوق طاقتها بالقطع ، وبخاصة بعد:

أ) تزايد عدد كبار السن في الأسرة، وتناقص عدد من يمكن أن يقدموا الرعاية.

ب) تقلص موارد الأسرة المصرية بالنسبة لما يلزم لمواجهة الارتفاع الفلكي في تكاليف المعيشة.

٥- أن لجانب الأكبر من عبء الرعاية الأسرية لكبار السن تتحمله المرأة: الزوجة، والابنة، وزوجة الابن، بهذا الترتيب في الغالب. وعلى الرغم من هذا فإن نصيب المرأة المسنة من الرعاية هو دون نصيب الرجل المسن، في الأغلبية الساحقة من الحالات.

التوصيات

انطلاقاً من الإيمان بحق كل مسن في أن يسعد بحياته بعد كبر سنه واستنادا إلى القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تفرض علينا أن نرد الجميل لمن تعلمنا ونشأنا على أيديهم وهم الذين ضحوا بكل ما يملكون من صحة ومال وعطاء من اجل استمرار الحياة وتقدم المجتمع.

– يجب استمرار الحفاظ على البقية الباقية من الترابط والتكامل الأسري وان نتمسك بذلك كقيم اجتماعية أساسية تتميز بها مجتمعاتنا الشرقية والعربية والإسلامية.

– يجب أن نحافظ على وضع المسنين في المجتمع دون أن نفقدهم الإحساس بقدراتهم على العطاء في شتى المجالات بما يقابل ذلك أجر أو بالتطوع مستغلين ما لديهم من خبرات.

– أن يظل التوسع في نظم التأمينات الاجتماعية بما يضمن لهم الدخل المناسب الذي يغطي حاجات المعيشة المناسبة وحتى لا يشعر المسن بأنه عالة على أسرته أو أقاربه أو مجتمعه.

– التوسع في إنشاء دور رعاية المسنين وإنشاء النوادي الخاصة بهم لممارسة الرياضة وبعض الهوايات المفيدة مع العناية بالنواحي التنفيذية والترفيهية.

– مساهمة وسائل الإعلام المختلفة في تقديم برامج خاصة بالمسنين.

– تكوين جمعية أصدقاء المسنين من اجل تبني قضاياهم ومشاكلهم الأسرية وتوفير فرص العمل لمن يرغب منهم.

– العمل على إنشاء نظام التامين الصحي الشامل للمسنين بما يضمنه من وجود عيادات خاصة في كل منطقة وتوفر الأدوية والمعاينة مجاناً، إضافة إلى تدريس طب المسنين في مناهج التعليم في كلية الطب.

– إقامة دورات تأهيله في المرحلة السابقة للشيخوخة لتأهيل المسنين نفسياً للمرحلة القادمة وإلقاء الضوء على المشكلات المرتبطة بهذه المرحلة العمرية ومساعدتهم على التعامل معها بكل وعي.

– إقامة دورات تدريبية للمسنين تساعدهم في صقل مهاراتهم وتمنحهم الشعور بالإنجاز فتساعد في رفع تقديرهم لذواتهم

نصائح للعناية بالمسن

– توافر علاقات اجتماعية دافئة وودية عند تعرض كبير السن لأي مشكلة من المشكلات الحياتية المختلفة.

– عدم ترك كبير السن يعيش الوحدة والعزلة فهذا يعني فقدانه لأهم ركن من أركان الحياة وهو العيش ضمن الجماعة التي تستطيع العمل على مساعدته في فتح قنوات اتصال جديدة داخل نسق الأسرة أو بين الأسرة والمجتمع الخارجي وتدعيم بعض الاتصالات القديمة المرغوبة.

– العمل قدر الإمكان على وقاية كبير السن من الإصابة بالعجز وذلك بالفحوص الدورية وإصلاح العادات الغذائية السيئة واستعمال مركبات فيتامينة ومعدنية كأدوية شافية وواقية تحت إشراف الطبيب.

– تشجيعه على المشي والرياضة والسباحة وغيرها من النشاطات التي يسمح بها وضعها الصحي والإقلاع عن التدخين.

– توفير الكتب التي تنمي النشاط الفكري للمسن ومراعاة تأمين الكتب التي تمكن المسن من تكوين سند ديني يعتمد العقل والمنطق ويؤدي به إلى الطمأنينة والسعادة.

– مساعدة كبار السن على استمرار علاقة الحب والعاطفة بينهما وتنمية العلاقات الزوجية وتدعيمها باستمرار وتوطيد أسس التفاهم الزواجي بدلا من المناقشات والمشاجرات غير المجدية.

– على الأبناء أن يحترموا ويقدروا ما ألف عليها الآباء من تصرفات وان يشعروهم بالحب والتقدير وأنهم مازالوا بحاجة لهم ولوجودهم.

- التوعية بأهمية الإدماج الرقمي للمسنين، ومعالجة الصور النمطية والتحيز والتمييز المرتبط بالرقمنة مع مراعاة المعايير
- الاجتماعية والثقافية والحق في الاستقلال الذاتي.
- تسليط الضوء على سياسات الاستفادة من التقنيات الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل.
- معالجة المصالح العامة والخاصة، في مجالات الوفرة والاتصال والتصميم والقدرة على تحمل التكاليف وبناء القدرات والهياكل والابتكار.
- استكشاف دور السياسات والأطر القانونية لضمان خصوصية وسلامة المسنين في العالم الرقمي.
- تسليط الضوء على الحاجة إلى صك ملزم قانونًا بشأن حقوق المسنين ونهج حقوق الإنسان متعدد الجوانب محوره الإنسان من أجل مجتمع لجميع الأعمار.
- نصى بالعمل على انشاء وتخصيص مكتب مركزي لخدمات المسنين له فروع في كافة انحاء الجمهورية، ويختص بتلقي طلبات الأسرة البديلة للمسن، وتقدين الاستشارات الأسرية والاجتماعية للمسنين وأسرهم ، وتقديم التوعية الازمة لأسرة المسن بكيفية التعامل معه والتعرف على احتياجاته النفسية والصحية والغذائية. وتقديم جليس المسن، وتحويل طلبات المساعدة الاجتماعية الى الجهات صاحبة الاختصاص ، وتلقى كافة الشكاوى الخاصة بكبار السن خاصة الذين يتعرضون للعنف، أو الاستغلال المادي، وإيصالها لذوى الاختصاص لا تخاذ الازم تجاها، وتقديم التوعية الغذائية للمسن وأسرته.
- كما نوصى المشرع بأهمية ضرورة إدخال طب الشيخوخة ضمن فروع العلوم الطبية، التي يجب أن تدرس في كليات الطب والمعاهد الصحية، وذلك للوقوف على أحدث الإمكانات لعلاج أكثر الأمراض شيوعاً بين كبار السن، وتقديم أوجه العلاج والرعاية لمواجهة كافة المشكلات الصحية سواء النفسية أو الجسدية التي يعانى منها غالبية المسنين.

- دعوة المشرع الى تضمين مشروع القانون الخاص بحماة حقوق المسنين ورعايتهم ، بعض النصص العقابية التلى تقرر توقيع عقوبات جنائية توقع على كل مكلف برعاية شخص مسن إذا امتنع عن القيام بالتزاماته المفروضة عليه تجاهه أو أهمل أو فرط في أداء واجباته. على أن تضاعف تلك العقوبة إذا كان الممول بالرعاية أحد الوالدين، وذلك لضمان تقرير حماية جنائية فعالة لهم.
- ضرورة تدخل الدولة بكافة سلطاتها وأجهزتها لمواجهة ظاهرة تخلى الأبناء أو فروعهم عم أباءهم وأمهاتهم، وذلك للقضاء عليها أو على الأقل الحد منها ، وذلك من خلال تشريعات جديدة تجرم تلك الظاهرة وبصفة خاصة عند التخلي عن العجزة منهم وغير القادرين على رعاية أنفسهم، علاوة على وضع قيود وشروط على دور المسنين عند قبولهم للنزلاء من كبار السن للإيواء بتلك الدور.
- حث وسائل الاعلام على تبنى قضايا كبار السن، ونشر ثقافة حقوقهم بين أفراد المجتمع، وتوعية المسن بحقوقه وتمكينه من ممارستها والانتفاع بها، وبث برامج إعلامية لتوعية الأسرة والمجتمع بحقوق واحتياجات المسنين والصعوبات التي تواجههم سواء داخل أسرهم أو خارجها، مع التأكيد على دور الأسرة وواجب التزام تجاههم بما يكفل حمايتهم واندماجهم في المجتمع.
- دعوة الجميع الى تغيير نظرتهم السلبية تجاه كبار السن المحالين الى التقاعد لبلوغهم السن القانوني الى نظرة إيجابية، وذلك للقضاء عليها أو على الأقل الحد منها، وذلك من خلال تشريعات جديدة تجرم تلك الظاهرة وبصفة خاصة عند التخلي عن التخلي عن العجزة منهم وغير القادرين على رعاية أنفسهم، علاوة على وضع قيود وشروط على دور المسنين عند قبولهم للنزلاء من كبار السن للإيواء بتلك الدور.

قائمة المراجع

- راجع أعمال ندوة" المسنين بين الآمال والطموحات"، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.raya.com/mob/getpage/f6451603 .
- راجع أعمال " المسنين بين الآمال والطموحات"، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.raya.com/mob/getpage/f6451603 .
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الدورة السادسة الستون، البند ٢٧ ج، ص٣-٤.
- موقع منظمة الصحة العالمية التالي:

http://www.who.in/mediacentre/factsheets/fs381/ar/

- **محمود صادق سليمان**، المجتمع والإساءة لكبار السن، دراسة في علم اجتماع المشكلات الاجتماعية، دولة الامارات العربية المتحدة – أبوظبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، مطبوعات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- موقع منظمة الصحة العالمية.World Health Organization

http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs381/ar

- **بحث عن رعاية المسنين** تمت الكتابة بواسطة:محمد مروان٤ ديسمبر ٢٠١٨، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

https://mawdoo3.com/

- **امراض كبار السن والاضطرابات الذهنية والنفسية**"، www.webteb.com، اطّلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥

اقرأ المزيد على الموقع الإلكتروني التالي https://mawdoo3.com/ :

- **Myocardial Infarction in the Elderly**", www.ncbi.nlm.nih.gov, Retrieved

: https://mawdoo3.com/

- **أعراض الزهايمر المثيرة للقلق**"، www.webteb.com، https://mawdoo3.com/ :
- **عزت حجازي وآخرون:** رعاية كبار السن في مصر الواقع والمستهدف : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٠٩، ص ١٧٧.
- **مشكلات المسنين واحتياجاتهم** الأربعاء ١٣ مايو ٢٠٢٠ - ١:١٤ م

https://elbashayer.com/

- **اليوم الدولي للمسنين: ١ تشرين الأول/أكتوبر**

https://www.un.org/ar/observances/older-persons-day

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الجمعية العامة:

راجع الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.un.org/ar/ga. /

- **اليوم العالمي للمسنين، لمعرفة المزيد عن تلك الجوانب مراجعة الموقع الإلكتروني التالي:**

http://www.un.org/arabic/news/sg/searchstra.asp?newsID=582 .

- **نص رسالة امين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للمسنين الأحد ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ علي الموقع الإلكتروني التالي :**

http://www.un.org/arabic/news/sg/searchstr.asp?newsID=582.

- لمعرفة المزيد عن هذه المبادئ، الرجوع الى الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة التالي:

http://www.un.org/arabic/conferenes/ageing/presskit/fact1.htm .

- الأمم المتحدة والشيخوخة، راجع الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.un.org/arabic/esa/ageing/1stageing.html .

- اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢آب/أغسطس ١٩٤٩ منشورة على الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر.

http://www.ictc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm.

- التقرير الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد ٧٩ في ٢٩ ديسمبر سنة٢٠١٠.
- Law of The People's Republic of China on Protection of The Rights and Interests of the Elderly,(Adopted at the 21st Meeting of the Standing Committee of the Eight National People's Congress on August 29, 1996 and Promulgated by Order No. 73 of the President of the People's Republic of China on August

Older Person Act 13 of 2006 – Republic of South Africa. 29, 1996)

البرلمان المصري لإقرار مشروع «قانون رعاية المسنين» يتضمن «التزام الدولة بحماية حقوقهم»:

جريدة الشرق الأوسط ،الأربعاء – ٢ جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ – ٠٥ يناير ٢٠٢٢ مـ رقم العدد [١٥٧٤٤]راجع على الموقع الإلكتروني التالي:

https://aawsat.com/home/article/3395886

- مزايا غير مسبوقة بقانون حقوق المسنين.. «علاج بالمجان وعقوبات تحميهم«
https://www.elwatannews.com/news/details/5813692
- "**الصحة النفسية وكبار السن**"، منظمة الصحة العالمية ، ٩/٢٠١٥،
: https://mawdoo3.com/B_